



أولاً: التقارير الدولية

• البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، مصر أمامها فرصة كبيرة لتأمين احتياجات الطاقة الهيدروكربونية لأوروبا^١.

- أكدت "بياتا جافورسيك" كبيرة الاقتصاديين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن مصر في موقع جيد للغاية لإنتاج الطاقة المتجددة، متوقعة أن يستمر ويزداد شراء الطاقة الهيدروكربونية من مصر في المستقبل.
- وذكرت بشأن فرص تخطي اقتصاد مصر عواقب أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، مثلما نجت من عواقب جائحة فيروس كورونا، أن الحرب جعلت العالم في "عيمة كبيرة"، حيث دفعت بأسعار القمح لمستويات لم يشهدها منذ عام ٢٠٠٨، وبالتالي فإن أنحاء كثيرة تتأثر بتداعيات هذه الحرب.
- وأشارت إلى أن مصر ستستفيد من ارتفاع أسعار الغاز بفعل الحرب الروسية الأوكرانية، والتي وجهت الأنظار إلى أسواق بديلة للحصول على الطاقة.
- وأوضحت أن مصر قد أبلت بلاء حسنا خلال فترة جائحة كورونا^٢، وذلك في ظل إعلان البنك في تقريره عام ٢٠٢٠ أن مصر هي الاقتصاد الوحيد في جميع المناطق التي يعمل بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الذي نجح في الإفلات من الركود خلال ذلك العام.
- وأشارت إلى أن اندلاع الحرب سيدفع نحو شراء المزيد من الطاقة الهيدروكربونية من مصر ليستمر ويزيد في المستقبل، إذ يزداد التوجه نحو تنويع مصادر الطاقة في سبيل تحقيق "أمن الطاقة"، منوهة بأنه فيما ستواجه منتجات الدول التي تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بكثافة صعوبة في الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي بفعل تعميم "صمة الكربون"؛ الذي يعني تحديد مقدار ثاني أكسيد الكربون الناجم عن أنشطة الأفراد أو المنظمات أو الدول، وبذلك فإن مصر يمكن أن تجعل نفسها وجهة جاذبة للمستثمرين من أوروبا باقتحام مجالات الطاقة المتجددة، وفي كل أزمة هناك دائما فرصة.
- وأضافت "أتوقع أنه إذا نجحت الشركات المنتجة للطاقة المتجددة في إيجاد مواقع جديدة لها، ستستفيد مصر على نحو كبير من الاستثمارات في هذا القطاع".

• البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، يشيد بمشروعات البنية التحتية الرقمية في مصر، ويثمن تحسن معايير وممارسات الحوكمة بالشركات مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها^٣.

- أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار التقرير الانتقالي "نحو تحقيق المكاسب الرقمية"، لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢، والذي يرصد في نسخته الحالية كيفية استفادة دول العمليات من التحول الرقمي كمحرك للنمو الاقتصادي لاسيما عقب جائحة كورونا، مع التركيز على دور الرقمنة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل البنية التحتية والمؤسسات المالية والتكنولوجيا المالية والمهارات.
- وسلط التقرير الضوء على التحول الرقمي الذي شهد تغيراً كبيراً في العديد من البلدان لاسيما خلال جائحة كورونا، حيث بدأت في تطوير خدماتها والاستعانة بالإنترنت، كما يرصد التقرير فجوات رقمية كبيرة بين مناطق عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تعكس تفاوت القدرات في البنية التحتية والمهارات الرقمية.
- وأظهر التقرير أن البنية التحتية الرقمية تطورت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، على مستوى الإنترنت عالي السرعة وشبكات الجيل الرابع، وانخفضت تكلفة الحصول على المعلومات، وارتفعت مستويات التوظيف في قطاعات التحول الرقمي المختلفة، وتوقع التقرير أن يتم ميكنة ٤٠% من الوظائف على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة وعلى مستوى مناطق عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

¹ <https://alborasanews.com/2022/04/13/1529931>

² <https://www.youm7.com/story/2022/4/14/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%89-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1/5727929>

- وأشاد تقرير البنك الأوروبي بمشروعات البنية التحتية الرقمية ويؤكد على ضرورة تطوير الأطر التنظيمية وتنمية المهارات البشرية اللازمة لتعظيم الاستفادة من هذه المشروعات، متوقعاً أن تكون جمهورية مصر العربية من الدول الأسرع نمواً في المنطقة لمشروعات خدمات النطاق العريض، وكذلك ثمن تحسن معايير وممارسات الحوكمة بالشركات مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها.
- وأشار التقرير إلى عدد من التوصيات منها أهمية الاستثمار في المهارات الرقمية حيث ستصبح أكثر أهمية بمرور الوقت، ويؤكد من خلال الأمثلة من مناطق البنك أنه حتى الاقتصادات الأقل تقدماً رقمياً لديها القدرة على تطوير محاور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول الصناعات الرقمية الموجهة للتصدير، كما يوضح أنه يمكن أن يعزز الاستثمار في التقنيات الرقمية نمو الإنتاجية من خلال زيادة الكفاءة.
- وسد الفجوة فيما يتعلق بالمهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما سيساعد مناطق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الاستفادة من فوائد التغيير التكنولوجي المستقبلي مع تقليل أي تأثير سلبي للرقمنة على سوق العمل.

● **"منظمة التجارة العالمية" تخفض توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ٢٠٢٢.**

- خفضت منظمة التجارة العالمية توقعاتها بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٨% من ٤,١% بسبب تداعيات الصراع في أوكرانيا.
- وأوضحت أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأسعار الصرف السوقية بنسبة ٢,٨% عام ٢٠٢٢، أي ١,٣ نقطة مئوية أقل من التوقعات السابقة البالغة ٤,١%، وأشارت إلى تسارع النمو حتى ٣,٢% عام ٢٠٢٣، ليقترب من المؤشر المتوسط ٣,٠% في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩.
- وأضافت منظمة التجارة العالمية إنها تتوقع حالياً نمو تجارة البضائع بنسبة ٣,٠% عام ٢٠٢٢ – مقارنة بالتوقع السابق البالغ ٤,٧% – و ٣,٤% في عام ٢٠٢٣، لكن هذه التقديرات أقل دقة من المعتاد بسبب الطبيعة المتقلبة للصراع.

● **"أوبك" تحافظ على توقعاتها للطلب العالمي للنفط عند ٤,٢ مليون برميل يوميا في ٢٠٢٢.**

- حافظت منظمة "أوبك" على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في ٢٠٢٢ عند ٤,٢ مليون برميل يوميا، لكنها أشارت إلى احتمال مراجعة التوقعات في ظل الاضطرابات الجيوسياسية،
- أشارت إلى أن توقعات الإمدادات من الدول غير الأعضاء في "أوبك" تنتظر المراجعة بسبب تطور الأوضاع حول أوكرانيا، وأوضحت المنظمة أن هذه التوقعات قيد التقييم وستتم مراجعتها وتعديلها في الأسابيع المقبلة إذا لزم الأمر.

³ <https://alborsaanews.com/2022/04/12/1529797>

⁴ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1004048.html>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• الدكتورة / وزيرة التخطيط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية: وثيقة سياسة ملكية الدولة تتيح المجال لمزيد من مشاركة القطاع الخاص⁵.

- أشارت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن الحكومة طرحت مسودة وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، موضحة أن الوثيقة حددت ثلاثة توجهات لملكية الدولة وتواجهها في النشاط الاقتصادي، منها التخرج التام من عدد الأنشطة خلال ثلاثة أعوام، واستمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية في بعض القطاعات، وذلك بهدف زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع كفاءة وفاعلية الاستثمارات العامة، حيث تؤكد هذه الوثيقة حرص الدولة لإفساح مجالات الإنتاج السلعي والخدمي أمام القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة دون مُزامحة من جانب هيئات وشركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع العام، وتعزيزاً لدور الدولة الأساسي كمنظم للنشاط الاقتصادي وفق آليات السوق وبما يُوفّر بيئة خصبة ومُحفّزة للاستثمار والتنمية.
- وأوضحت أن الدولة المصرية وضعت خطتها الوطنية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، متمثلة في رؤية مصر ٢٠٣٠، لتكن هي الإطار المنظم لخطط وبرامج التنمية المحلية، لذلك حرصت الدولة على أن يكون إعداد وصياغة وتنفيذ هذه الرؤية من خلال شراكة مجتمعية شاملة، مشيرة إلى أهمية تحديث الرؤية لتعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد بعد التطبيق الناجح للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي منذ نوفمبر عام ٢٠١٦، وضمان اتساق الأجندة الوطنية مع كل من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، مع تأكيد ترابط وتكامل أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتوطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى التركيز على القضايا الملحة مثل تنظيم الأسرة، تغير المناخ، الأمن المائي، الشمول المالي، والأخذ في الاعتبار انتشار جائحة فيروس كوفيد-١٩ وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية طالت دول العالم كافة ومن بينها مصر، وكذلك الأزمة الروسية الأوكرانية.
- وأشارت إلى القضايا ذات الأولوية في خطة عام ٢٠٢٣/٢٢، لافتة إلى التوجه الاستراتيجي نحو تنمية القرى المصرية، في إطار المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" كأكبر مبادرة تنموية على مستوى العالم والتي تمتد أنشطتها وخدماتها لتغطي مُتطلبات نحو ٦٠% من إجمالي سكان مصر، ومواصلة تنفيذ المبادرات الرئاسية لتحسين صحة وجودة حياة المواطن المصري، بالإضافة إلى مواصلة تكثيف استثمارات المشروعات القومية في مجالات البنية التحتية والتنمية الاجتماعية لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحفيز المُشاركات التنموية للقطاع الخاص، وتحسين جودة الخدمات العامة المُقدّمة للمواطنين، مع إعطاء أولوية مُطلقة لتنمية القطاعات عالية الإنتاجية والنمو ذات الأولوية في إطار البرنامج الحكومي للإصلاح الهيكلي، مُتمثلة في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن خطة ٢٠٢٣/٢٢ تشمل كذلك المُتابعة الدقيقة للبرامج التنفيذية لخطة تنمية الأسرة المصرية والارتقاء بخصائص السكان بما يشمله من محاور أهمها التمكين الاقتصادي للمرأة، وزيادة درجة الاعتماد على الموارد المحلية، وزيادة المكون المحلي في الصناعة، وتوطين الصناعات عالية التقنية والقيمة المُضافة، وتحفيز مُشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية، بالإضافة إلى التركيز على مبادرات التحسين البيئي ومشروعات الاقتصاد الأخضر، والتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئية على كافة المشروعات، وإعطاء أولوية في توجيه المُخصّصات المالية للمحافظات مُنخفضة الدخل من خلال التوزيع المُتكافئ للاستثمارات والاعتمادات المالية لتوطين البرامج والمشروعات، وتكثيف الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي.
- وحول مظاهر اهتمام الدولة المصرية بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية؛ إلى إن محور تهيئة البنية الأساسية وتحسين جودتها يمثل أحد المحاور الرئيسية لجهود الدولة المصرية لتحفيز القطاع الخاص، مشيرة إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بإصدار حزمة من القوانين والتشريعات والتي تهدف إلى تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي؛ منها قانون الاستثمار الجديد - قانون التراخيص الصناعية - قانون حماية المنافسة- قانون التمويل متناهي الصغر- قانون الإفلاس والخروج من السوق - قانون تنمية المشروعات والمتوسطة والصغيرة، لافتة إلى استكمال جهود دعم بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص كأحد المحاور الرئيسية للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال حوار مع الخبراء والقطاع الخاص.
- وأكدت أن البرنامج يستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد المصري لتنويع الهيكل الإنتاجي بالتركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي وهي الزراعة، الصناعة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتم اختيار هذه القطاعات وفقاً لعدد من الاعتبارات أهمها القدرة على النمو السريع، وخلق قيمة مضافة عالية وتوفير فرص عمل منتجة ولائقة ووجود علاقات تشابكية قوية مع باقي القطاعات.
- وأضافت أن البرنامج يتضمن أيضاً عدداً من المحاور الأخرى الداعمة هي تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور

⁵ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1119&lang=ar>

القطاع الخاص، وذلك من خلال تسهيل وتطوير حركة التجارة، وخلق بيئة داعمة للمنافسة وتنظيم شراكة القطاع الخاص، ودعم التحول للاقتصاد الأخضر، والمحافظة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، هذا إلى جانب رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني؛ والحوكمة ورفع كفاءة المؤسسات العامة؛ وتعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل؛ وتنمية رأس المال البشري (التعليم- الصحة- الحماية الاجتماعية).

وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن الإطار التشريعي الداعم للشراكة بين القطاعين العام والخاص حظي باهتمام الدولة، مشيرة إلى تعديلات قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، والتي تستهدف مزيداً من التشجيع لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، لافتة إلى مبادرة إصلاح مناخ الأعمال "إرادة"، التي تستهدف إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي لضمان تحفيز الأعمال التجارية، وإطلاق برنامج الطروحات في مصر لإدراج عدد من الشركات المملوكة للدولة في البورصة، حيث تشمل أهداف البرنامج جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أسواق رأس المال في مصر وبالتالي زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

وأشارت الدكتورة هالة السعيد، إلى أهم نتائج ومؤشرات الاقتصاد المصري، مشيرة إلى تحقيق معدل نمو خلال النصف الأول من هذا العام المالي بلغ نحو ٩%، بما كان ينبأ بتعافي سريع وقوي للاقتصاد المصري في أعقاب جائحة كورونا، حيث حققت القطاعات الاقتصادية معدلات نمو موجبة أصدرها قطاع السياحة والصناعة التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتشييد والبناء، موضحة أنه من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد بعدد من التحديات والعوامل الخارجية وعلى رأسها الأزمة الروسية الأوكرانية، مؤكدة أنه على الرغم من تلك التحديات إلا أن الإجراءات الاقتصادية المتنوعة التي اتخذتها الحكومة المصرية في هذا الصدد اثبتت فاعليتها خلال الفترة الحالية وقدرتها على مواجهة أزمة التضخم العالمية ونقص سلاسل الإمداد بزيادة المخزون الاستراتيجي من كافة السلع والمواد الأساسية وبهذا يتوقع أن يصل معدل النمو خلال العام الحالي إلى نحو ٧,٥%.

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تلقت باعضاء جمعية رجال أعمال الإسكندرية وعدد من شركاء التحول الأخضر من القطاع الخاص المصري لتشجيع استثمار القطاع الخاص للتحول الأخضر^٦.

التقت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بأعضاء جمعية رجال أعمال الإسكندرية وعدد من شركاء التحول الأخضر من القطاع الخاص وذلك لعرض تطور نشاط شركاء التحول الأخضر نحو قياس البصمة الكربونية والاعداد لإعلان التزامهم بخفض الانبعاثات الكربونية حتى عام ٢٠٢٥ وذلك في إطار الاستعداد لقمة المناخ في شرم الشيخ، cop27 وضمن مبادرة وزارة التخطيط لتشجيع استثمار القطاع الخاص للتحول الأخضر، وفي إطار البروتوكول الموقع بين الوزارة وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية.

وأوضحت أن القطاع الخاص شريك اساسي في كل خطط التنمية وأن الحكومة تسعى لإتاحة مزيد من فرص الشراكة مع القطاع الخاص لخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق تقدم اسرع للاقتصاد المصري وأن مصر من بدأت بوضع مبادرات وخطوط استرشادية لخطط التنمية خضراء موضحة أنه العام الماضي كان هناك ٣٠% من المشروعات بالخطة الاستثمارية للدولة خضراء لتصل هذا العام إلى ٣٨ – ٤٠% مشروعات خضراء ، موضحة أنه من المستهدف الوصول إلى ٥٠% من المشروعات الاستثمارية العامة مشروعات خضراء في ٢٠٢٤/٢٠٢٥. وتطرق السعيد إلى أبرز المشروعات مشيرة إلى مشروعات النقل ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وكذا مشروعات النقل الإلكتروني كالعربات الكهربائية، بالإضافة إلى الدخول في مشروعات الهيدروجين الأخضر وتحلية المياه وغيرها.

وأشارت إلى جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية موضحة أنها كانت سباقة بتوقيع بروتوكول منذ أكثر من عام مع الوزارة بشأن الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر في القطاع الخاص، لتصبح معايير الاستدامة البيئية هي الخطوط الاسترشادية والمعايير قومية التي يقودها القطاع الخاص.

وفي إطار الاستعداد لقمة المناخ أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى القيام بتفعيل عدد من النقاط في قانون الاستثمار سواء كان الرخصة ذهبية مع هيئة الاستثمار والتي يتم الحصول عليها في ٢٠ يوم عمل كحد أقصى، موضحة أنه من ضمن التحديات التي كانت تواجه دخول القطاع الخاص تمثلت في المدة الزمنية التي تستغرقها الموافقات واصبحت هيئة الاستثمار المسؤولة بالكامل عن إصدار كل الموافقات وإرسالها إلى الجهة خلال ٢٠ يوم عمل بدعم من مجلس الوزراء وذلك لتحديد المعاملة مع جهة واحدة فقط وهي هيئة الاستثمار.

وحول مشاركة القطاع الخاص أشارت أيضاً إلى أن القطاع شريك اساسي في كل المشروعات التي تنفذها الدولة ومنها المبادرة الرئاسية حياة كريمة والتي تمثل أكبر مشروع تنموي في العالم، حيث يتم تخضير عددًا من القرى بمساهمة القطاع الخاص في الإسكان أو الصرف الصحي والمياه، وغيرها من التدخلات.

وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى المبادرة الشبابية "green minds" العقول الخضراء، مؤكدة إيمانها بأن الطريق الوحيد للاستدامة هو الاستثمار في البشر، موضحة أنه تم البدء في الاستثمار في الشباب منذ عامين من

⁶ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1118&lang=ar>

خلال مبادرة كن سفيرًا على تدريب الشباب على ماهية الاستدامة ليصبحوا بدورهم مدربين وسفراء، حيث تم تدريب حوالي ٧٠٠٠ شاب وتم اعتماد حوالي ٦٠٠ شاب كمدرّبين في الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص موضحة أنه كان هناك تنوع في الفئات من الشباب حتى سن ٣٥ عام، موضحة أنه يتم حاليًا البدء في النسخة الثانية من كن سفيرًا حيث سيتم الاستثمار في تلك المبادرة بحيث يتم تدريب الشباب على مستوى الجمهورية على التغيير المناخي وتأثيراته وكذلك طلبة المدارس بتوصيل فكرة الحفاظ على الموارد لهم.

وأشارت إلى خطة الدولة في الاستثمار ومشروعات الدولة الموجودة في استراتيجية تغيير المناخ حيث تم وضع كل المشروعات حتى عام ٢٠٥٠، موضحة أنه يتم العمل حاليًا على تحديد المشروعات التي تستطيع الدولة الاستثمار فيها، والمشروعات التي سيتم مشاركة القطاع الخاص بها.

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر تقريرًا حول إنجازات مشروع البنية المعلوماتية المكانية حتى شهر يناير ٢٠٢٢.

أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريرًا يتضمن إنجازات مشروع البنية المعلوماتية المكانية (المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية (NSDI) حتى شهر يناير ٢٠٢٢.

وأوضح التقرير أن المشروع يعتمد على بناء وإتاحة بنية معلوماتية مكانية متكاملة للحكومة المصرية (NSDI) باستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيا المتطورة في مجال تصوير الأقمار الصناعية واستخدام التصوير الجوي وذلك لإنتاج خرائط الأساس الموحدة للدولة وإنتاج التقارير المكانية مثال (تقارير المتغيرات المكانية، تقارير متابعة المشروعات القومية وتقارير التحليلات المكانية، تقارير الخدمات المكانية) وذلك نتيجة لتكامل بيانات الجهات الحكومية بالمنظومة، ويهدف المشروع إلى تخطيط قومي متكامل وتوجيه جهود التنمية إلى المناطق ذات الاحتياجات الحقيقية، متابعة الأداء التفصيلي لمشروعات الدولة وأصولها، حسن استخدام الموارد وترشيد الإنفاق الحكومي، استرداد حقوق الدولة من رصد المخالفات وتوقيع الغرامات المالية، توجيه استثمارات الدولة، دعم مُتخذ القرار بالتقارير الإحصائية الدورية لسرعه دعم اتخاذ القرار.

واستعرض التقرير مخرجات المشروع حتى ٢٠٢٢/١/٣١ حيث قامت وحدة إتاحة التصوير الفضائي بإتاحة مرنيات فضائية بدقة مكانية ٣ متر يومية تغطي جمهورية مصر العربية، إتاحة مرنيات فضائية عالية الدقة ٣٠ - ٨٠ سم تغطي الأماكن المؤهلة بالسكان، إلى جانب ترشيد أوجه الإنفاق الحكومي والجهد المتكرر في شراء الصور الفضائية، وتوفير الصور الجوية للهيئة المصرية العامة للمساحة، إتاحة حسابات إلكترونية لمنظومة التصوير الفضائي للجهات الحكومية المعنية (٦٨ جهة حكومية و ٢٧ محافظة)، علاوة على إتاحة صور الأقمار الصناعية لخدمات المحليات (متابعة الأنشطة التنموية - تراخيص البناء والتصلحات على مخالفات البناء)، وتقديم الدعم للعديد من المشروعات والخدمات (الأنشطة الزراعية - الموارد المائية - الأصول - الأمانة الفنية لحكومة أصول الدولة).

وأشار التقرير إلى مخرجات وحدة المتغيرات المكانية حيث قامت بتطوير عدد (٢٦) وحدة متغيرات مكانية بدواوين عموم المحافظات، تطوير عدد (٢٩٢) مركز متغيرات مكانية فرعي داخل المحافظات على مستوى الجمهورية، إلى جانب إصدار تقارير المتغيرات المكانية بشكل يومي بإجمالي ٦٢١,٥٠٠ متغير حتى الآن، استمرار تحليل الصور الفضائية واستخراج ومتابعة المتغيرات المكانية ومؤشرات أدائها، إلى جانب تقديم خدمات "شهادة المتغيرات المكانية" بالمحافظات لتحديد مكان رخص البناء أو طلبات التصالح وتحديد تاريخ التعامل على الأرض. وفيما يتعلق بمخرجات وحدة البيانات المكانية وخرائط الأساس أوضح التقرير أنها تتمثل في استلام كافة خرائط الأساس التي تم تصميمها من خلال إدارة المساحة العسكرية، استكمال رسم خريطة الأساس لمساحة ٢٥٠٠٠ ألف كم^٢ ليصبح إجمالي خرائط الأساس بمقياس رسم ١:٢٥٠٠٠٠ لعدد ٦ محافظات جاري ربطهم، تم البدء في المرحلة الأولى لربط منظومة الخطة الاستثمارية بمنظومة متابعة المشروعات، استكمال منظومة الأراضي الفضاء وتحميل بياناتها من خرائط الأساس لعدد ٢٠ محافظة، تطوير وإنشاء عدد وحدتين بيانات مكانية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي و هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، تصوير جوي عال الدقة لمساحة ٧٥ ألف كم^٢ (محافظات القاهرة الكبرى و الدلتا و محور قناة السويس)، لاستخدامها في رسم خرائط أساس بمقياس ١: ٢٥٠٠، توفير خريطة أساس موحدة لجمهورية مصر العربية بمقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠، رسم خريطة أساس بمقياس ١: ٢٥٠٠ للأغراض المكانية التفصيلية، لمساحة ٤٩ ألف كم تغطي ١٤ محافظة، ربط بيانات ٣ مناطق صناعية مع بيانات خريطة الأساس الموحدة لجمهورية مصر العربية، ربط عدد ١٣ جهة حكومية بالمنظومة المركزية، تم تشغيل منظومة البنية المعلوماتية المكانية في ١٠ محافظات، وجرى ربط وزارة الداخلية وهيئة الرقابة الإدارية بالمنظومة.

وحول مخرجات وحدة تحليل البيانات المكانية أشار التقرير إلى تطوير وإنشاء المنصة الجغرافية لمحافظة الشارقة، تطبيق متابعة المشروعات، تطبيق متابعة مبادرة حياة كريمة، تطبيق خريطة الأساس المتكاملة، عمل تحليلات خاصة بالمساحات المائية بالتعاون مع المركز الوطني لتخطيط استخدامات اراضي الدولة، إلى جانب عمل تحليلات عن الأراضي الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة، إصدار تطبيق بالتعاون مع وحدة التنمية المستدامة لعرض مؤشرات التنمية المستدامة، توفير البيانات الخاصة بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من ٢٩ صناعة مختلفة في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨ على مستوى المحافظات لإضافتها الى لوحة القيادة وخريطة

جمهورية مصر العربية لوحدة النمذجة والتنبؤات، علاوة على إضافة خريطة الأساس الموحدة لتطبيقات "متابعة حياة كريمة" و"متابعة المشروعات"، تطبيق خريطة الأساس لمحافظة أسيوط وقتنا، جرى اعداد تطبيق لربط المتغيرات المكانية بمواقع المناطق الاثرية لمحافظة القليوبية، وجرى اعداد تجربة لربط بيانات مصلحة الضرائب العقارية بمنطقة الزيتون بخريطة الأساس، فضلا عن متابعة تشغيل منصة البنية المعلوماتية المكانية بمحافظة الغربية، علاوة على أنه جرى التنسيق مع وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات لإتاحة الخرائط لمنظومة حصر الثروة العقارية.

• الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، الإصلاح الاقتصادي جعلنا أكثر قدرة على امتصاص الصدمات العالمية العاتية^٨.

- أكد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، أن الوضع الاقتصادي الذي عملت الحكومة على إصلاحه خلال الفترة الماضية جعلها أكثر قدرة على التعامل المرن مع الأزمات الداخلية والخارجية، وامتصاص أكبر قدر ممكن من الصدمات العالمية العاتية والشديدة الحالية التي يمر بها العالم؛ بما يساعد في تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، تُسهم في تحفيز القطاع الخاص على توسيع أنشطته ومشاركته في عملية التنمية، على النحو الذي يُؤدى إلى تعزيز بنية الاقتصاد القومي، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين.
- وأشار إلى إننا نجحنا في تحقيق معدل نمو قوى بنسبة ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من العام المالي الحالي، رغم كل التداعيات السلبية لجائحة كورونا، وما أعقبها من اضطراب في سلاسل التوريد والإمداد، وموجة تضخمية حادة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، ونستهدف تحقيق معدل نمو بنسبة ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي في يونيو المقبل، على ضوء الآثار الاقتصادية العالمية الشديدة والتي تعاني منها معظم اقتصاديات العالم نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية الراهنة.
- وأضاف، أننا رغم كل التحديات الاقتصادية العالمية المتعاقبة، مازلنا نستهدف الحفاظ على تحقيق فائض أولى بنسبة ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وألا يتجاوز عجز الموازنة ٦,٢٪ وأن يقل معدل الدين للناتج المحلي الإجمالي عن ٩٠٪ بنهاية العام المالي الحالي، بحيث يصل إلى ٨٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥.
- وأشار الدكتور/ محمد معيط، إلى أشار إلى أننا حريصون على الاستمرار في عمليات «التطوير والميكنة» التي تشهدها مختلف قطاعات الوزارة لتحديث نظم إدارة المالية العامة للدولة، وتعزيز حوكمة منظومة المصروفات والإيرادات، على النحو الذي يُسهم في رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإنفاق العام وتعظيم الاستفادة من موارد الدولة، لافتاً إلى أن الإيرادات الضريبية شهدت زيادة بنسبة ١٣,٦٪ خلال الفترة من يوليو حتى فبراير من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ ونأمل أن تتعدى هذه النسبة بنهاية السنة المالية.
- أكد أن وزارة المالية أخذت في الاعتبار التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة في موازنة العام المالي الجديد ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وأعلنت الحكومة حزمة إجراءات اجتماعية لمساندة الفئات المجتمعية الأكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية، حيث تم تخصيص ٢,٧ مليار جنيه لضم نصف مليون أسرة للمستفيدين من مظلة «تكافل وكرامة»، وتبكير زيادة العلاوات الدورية والخاصة للعاملين بالدولة، وزيادة المعاشات أيضاً؛ ليطمئن خلالها شهر أبريل الحالي بدلاً من بداية العام المالي الجديد، ورفع حد الإعفاء الضريبي الشخصي من ٩ آلاف جنيه إلى ١٥ ألف جنيه، ليصل حد الإعفاء الضريبي الإجمالي إلى ٣٠ ألف جنيه، بما يعنى أن الدخل حتى ٢٥٠٠ جنيه شهرياً يكون معفى من الضرائب، لافتاً إلى وجود مستوى مطمئن من الاحتياطات العامة بالموازنة للعامين الماليين الحالي والمقبل تستطیع من خلاله وزارة المالية التعامل المرن مع التقلبات السعريّة العالمية الشديدة لمعظم السلع الأساسية التي تشهدها الأسواق الدولية وتخفيف الأعباء عن المواطنين بقدر الإمكان.

• الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع معدل التضخم الشهري (٢,٤%) لشهر مارس ٢٠٢٢.

- أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن قد بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية (١٢٤,٤) نقطة لشهر مارس ٢٠٢٢، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره (٢,٤%) عن شهر فبراير ٢٠٢٢.
- وارجع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اليوم أهم أسباب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة (١١,٠%)، مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (٧,٠%)، مجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة (٦,٢%)، مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة (٥,٠%)، مجموعة الفاكهة بنسبة (٤,٢%)، مجموعة الزيوت والدهون بنسبة (٢,٣%)، مجموعة الدخان بنسبة (٢,٠%)، مجموعة الرحلات السياحية المنظمة بنسبة (٣٢,٧%)، مجموعة الوجبات الجاهزة بنسبة (٦,١%) وهذا بالرغم من انخفاض أسعار مجموعة الخضروات بنسبة (-٢,٩%).

⁸ <https://gate.ahram.org.eg/News/3479361.aspx>

⁹ https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/202241085836_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%2003-2022.pdf&Type=News

سجل معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية (١٢,١%) لشهر مارس ٢٠٢٢ مقابل (٤,٨%) لنفس الشهر من العام السابق. أولاً: التغير الشهري (شهر مارس ٢٠٢٢ مقارنة بشهر فبراير ٢٠٢٢): ١- سجل قسم الطعام والمشروبات ارتفاعاً قدره (٤,٥%) وتأتى التغييرات نتيجة للآتي: • ارتفاع أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة (١١,٠%).

• ٣٢,٣ % انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري شهر يناير ٢٠٢٢^{١٠}

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية يناير ٢٠٢٢ وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ٢,٤٤ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل ٣,٦٠ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدره ٣٢,٣%.

ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٣٤,٥% حيث بلغت ٣,٩٩ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل ٢,٩٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (منتجات البترول بنسبة ١٠٧,٠%، البترول الخام بنسبة ٦٦,٥%، ملابس جاهزة بنسبة ٤٦,٨%، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٧٦,٣%)، بينما انخفضت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (اسمه بنسبة ٣٢,٦%، برتقال طازج بنسبة ١٣,٦%، اثاث بنسبة ٨,٥%، بلاط وأدوات صحية خزفية بنسبة ١٤,٣%).

وانخفضت قيمة الواردات بنسبة ٢,٢% حيث بلغت ٦,٤٣ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل ٦,٥٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق..

وأرجع الجهاز المركزي ذلك الانخفاض إلى انخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها (البترول الخام بنسبة ٠,٦%، فول صويا بنسبة ١٦,٤%، القمح بنسبة ٤٢,٦%، ذرة بنسبة ٣٧,١%)، بينما ارتفعت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (منتجات البترول بنسبة ٢٧,٠%، مواد أولية من حديد أو صلب بنسبة ٤٩,٤%، ادوية ومحضرات صيدلة بنسبة ٤٩,٤%، لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٣٤,٢%).

¹⁰https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/2022413125640_222.pdf&Ttype=News

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠١:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- "صندوق التنمية المحلية" يمول ٢٤ ألف مشروع صغير بـ ١٦٠ مليون جنيه في ٨ سنوات^{١٢}.

- أشار اللواء / محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، إلى إن صندوق التنمية المحلية نجح خلال الـ ٨ سنوات الماضية في ضخ تمويل بقيمة ١٦٠ مليون جنيه إجمالي القروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على أرض المحافظات في الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى مارس ٢٠٢٢.
- وأضاف أن نسبة مشاركة المستفيدين بهذه المشروعات قدرها ٣٢ مليون جنيه وإجمالي استثمارات ١٩٢ مليون جنيه، موضحاً أنه تم تمويل ٢٤٣٤٩ مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر وفرص عمل مباشرة في مجالات الإنتاج الحيواني والداخلي ومنافذ بيع المواد الغذائية والمفروشات وبيع أعلاف وأسمدة وغلّال وصناعات بيئية ومنزلية ومنتجات ألبان.
- وأوضح أن صندوق التنمية المحلية يولي اهتماماً لتمكين المرأة اقتصادياً خاصة المعيلة بقرى الريف المصري بما يتوافق مع توجيهات الرئيس السيسي في المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" ومساعدة المرأة وأفراد الأسرة لتنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تتيح لهم دخلاً ثابتاً.
- وأشار إلى أن الصندوق استطاع تكثيف نشاطه، حيث بلغ عدد السيدات المستفيدات من المشروعات التي مولها صندوق التنمية المحلية للمرأة خلال تلك الفترة حوالي ١٤٧٩٧ سيدة بنسبة مشروعات بلغت حوالي ٦٤,٩% من إجمالي المشروعات وبلغ عدد المستفيدين من الرجال والشباب حوالي ٨٥٤٣ شخصاً.
- وشدد اللواء / محمود شعراوي، على أهمية دور الصندوق في تمويل العديد من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومساعدة الشباب والقضاء على البطالة في الريف، لافتاً إلى أنه يتم سنوياً تنفيذ مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية بمركز التدريب للتنمية المحلية بسقارة للعاملين بإدارات صندوق التنمية المحلية بجميع المحافظات بهدف الارتقاء بال قدرات الإدارية في مجال الإقراض وتحسين وتطوير أدائهم في مجال تلقي طلبات القروض وتحصيل الأقساط وهناك أيضاً دورات

¹¹ [http://www.cabinet.gov.arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹² <https://alborsaanews.com/2022/04/07/1528380>

تدريبية موجهة للمستفيدين والمستفيدات ومعظمها دورات فنية تطبيقية تختلف من مكان لآخر طبقاً لطبيعة المشروعات التي يتم تنفيذها.

وأضاف أن محافظات الوجه القبلي حظيت بنسبة كبيرة من إجمالي القروض الموجهة من الصندوق على مستوى المحافظات حيث احتلت محافظات المنيا وسوهاج بالصعيد المراكز الأولى بين المحافظات المستفيدة من قروض الصندوق في عدد المشروعات، حيث بلغت المنيا ٤٤٩٦ مشروعاً باستثمارات ٢٧ مليون جنيه، ونفذت محافظة سوهاج ٢٥٢١ مشروعاً بإجمالي استثمارات ١٧,٨ مليون جنيه، فيما تصدرت محافظتي الغربية والدقهلية المراكز الأولى في محافظات الوجه البحري، حيث بلغ إجمالي المشروعات بالغربية حوالي ٣٠١٠ مشروعات باستثمارات ١٨,٩ مليون جنيه والدقهلية ٢٣٣٦ مشروعاً بإجمالي استثمارات بلغت حوالي ٢٦ مليون جنيه.

● **السيدة الأستاذة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، تشهد توقيع مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وأمازون مصر لدعم المشروعات المحلية^{١٣}.**

شهدت السيدة الأستاذة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات توقيع مذكرة تفاهم بين الجهاز وشركة أمازون مصر وذلك لمساعدة أصحاب المشروعات في تسويق منتجاتهم عبر متجر Amazon.eg.

وأشارت إلى أن مذكرة التفاهم الموقعة مع أمازون مصر تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الإنتاجية ومساعدتهم على الاستمرار والتوسع، مشددة على أهمية التعاون مع الشركات التكنولوجية الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية ومن بينها أمازون مصر.

وأكدت أن الجهاز يحرص على تقديم مختلف أوجه الدعم للمشروعات الصغيرة بمختلف أنواعها سواء في مجالات الملابس أو الجلود أو الغذاء أو المفروشات وذلك لمساعدة أصحابها على تسويق منتجاتهم كما يهتم بدعم المشروعات الحرفية واليدوية التراثية التي تعبر عن الهوية المصرية وتقدم منتجات عصرية تلائم الأذواق كافة، مشيرة إلى أن الجهاز يعمل بشكل مستمر على تطوير آلياته لفتح نوافذ جديدة تساعد أصحاب المشروعات على التوسع في تسويق منتجاتهم لما له من أثر مباشر على نمو هذه المشروعات وتوسعها وزيادة قدرتها على المنافسة محلياً وعالمياً.

وأضافت أن الجهاز يقوم بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بالدولة على تيسير مشاركة أصحاب المشروعات في المعارض المركزية والمحلية والدولية التي ينظمها الجهاز أو يشارك فيها بشكل دوري مما يضمن استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وبتحقيق الفرصة لأكثر عدد ممكن من أصحاب المشروعات للمشاركة في هذه المعارض، مشيرة أيضاً إلى أن عملاء التجارة الإلكترونية وتطبيقات التسويق الإلكتروني تضاعفت أعدادها في الفترة الأخيرة خاصة بعدما فرضته جائحة كورونا على الأسواق، الأمر الذي يجعل دمج أصحاب المشروعات الصغيرة في مجال التسويق الإلكتروني أمراً ضرورياً يعزز من معدلات نمو القطاع.

أكد الأستاذ/ عمر الصاحي، مدير عام أمازون مصر، على أن دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يعد جزءاً جوهرياً من عمل أمازون وضمن ثقافتنا القائمة على التركيز على العملاء مشيراً إلى نسبة المنتجات التي تعرضها شركات خارجية على متاجر أمازون حول العالم تبلغ أكثر من ٥٠% من إجمالي المنتجات، ويعتبر غالبية هذه الشركات ضمن فئة الشركات الصغيرة. وأشار إلى أن التعاون مع جهاز تنمية المشروعات سيساعد في إبراز التراث الغني للحرف اليدوية في مصر، مما يضيف مجموعة قيمة من الخيارات الواسعة للعملاء عند تسوقهم في متجر أمازون مصر.

وأضاف أن التعاون مع الجهاز سيحفز المزيد من رواد الأعمال على الانضمام إلى متجر أمازون مصر لتنمية أعمالهم، مؤكداً على مواصلة أمازون في دعم رؤية مصر لتحقيق التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي، وتحقيق التقدم في الاقتصاد الرقمي الحالي. وتعدّ هذه الشراكة إنجازاً بارزاً في إطار جهودنا المتواصلة لدعم الشركات الصغيرة في مجتمعاتنا المحلية.

وأوضح أن هذه الشراكة لن تقتصر على دعم المنتجات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل أمازون فحسب، بل ستوظف الأدوات التعليمية واللوجستية المختلفة لتعزيز نمو أعمالهم. وبموجب مذكرة التفاهم، ستقدم أمازون مصر للمشروعات المسجلة في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ندوات تعليمية عبر الإنترنت، وخدمات التصوير الاحترافي للمنتجات، والمساعدة في إعداد الشركات للانضمام إلى متجر أمازون مصر، فضلاً عن خدمات الدعم المستمرة للبائعين. وستخصص كذلك أمازون قسماً يعرض منتجات الشركات المسجلة لدى جهاز تنمية المشروعات. وبمجرد استكمال الشركات إجراءات التسجيل للبيع على المتجر، ستتاح لها فرصة الاستفادة من خدمات دعم البائعين وخدمات إدارة الحسابات على المتجر، فضلاً عن النصائح والإرشادات حول استراتيجيات البيع، مما يساعدها في مواصلة أعمالها وتحقيق النمو.

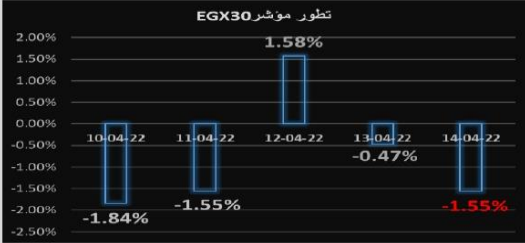
الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

EGX The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

البورصة المصرية: تطورات ومؤشرات



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

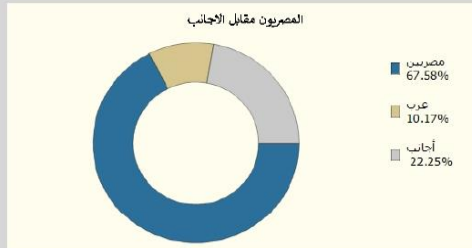
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -١,٥٥% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ١٤ أبريل ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة -١,٨٤% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -٢,٠٩% مقارنة بنسبة -٢,٤٩% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,٤٨% مقارنة بنسبة -٠,٦٢% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٠,٠٩% مقارنة بنسبة -١,٥٩% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

انفوجراف (٢-١) يوضحان تقرير مؤسسة ماجنيت إيتيدا والذي يشير إلى إن مصر قد أحرزت أرقاماً قياسية في حجم تمويلات صفقات رأس المال المخاطر في ٢٠٢١، حيث تحتل المرتبة الأولى في عدد الصفقات في إفريقيا:

مصر تحرز أرقاماً قياسية في حجم تمويلات وعدد صفقات رأس المال المخاطر في 2021

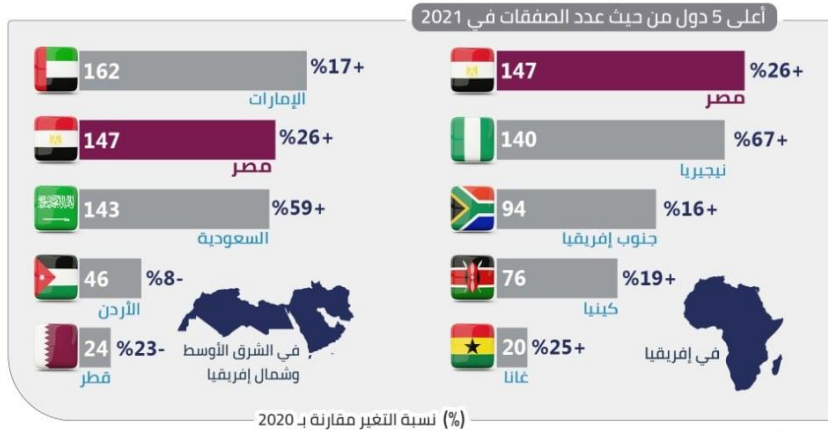


مصر | تحتل المرتبة الأولى في عدد الصفقات في إفريقيا والثانية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



مصر وجهة استثمارية جذابة من حيث عدد المستثمرين الممولين للشركات الناشئة

68% زيادة في عدد المستثمرين في 2021 مقارنة بـ 2020



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: ماجنيت، إيتيدا، مارس 2022



مصر تحرز أرقاماً قياسية في حجم تمويلات وعدد صفقات رأس المال المخاطر في 2021



رأس المال المخاطر: هو رأس المال المستثمر في أوراق مالية لمؤسسات عالية المخاطر، لتحقيق عوائد كبيرة تتناسب مع حجم الاستثمار



168% زيادة في تمويل رأس المال المخاطر للشركات الناشئة في 2021 مقارنة بـ 2020.

26% زيادة في عدد صفقات رأس المال المخاطر في 2021 مقارنة بـ 2020.



تابعونا على المنصات الرقمية

WWW.IDSC.GOV.EG



المصدر: ماجنيت، إيتيدا، مارس 2022

